



كتاب بدء الوحي

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

	المكان:	١٤٣١/٤/٢٥ هـ	تاريخ المحاضرة:
--	---------	--------------	-----------------



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

ما زال الحديث والكلام والشرح لحديث هرقل مع أبي سفيان المخرج من حديث ابن عباس، وأظنُّ وقفنا على "وكان ابن الناطور، أو: الناطور، وكان ابن الناطور صاحب إيلياء وهرقل سُفْقًا".
والروايات في ابن الناطور، أو: الناطور، هل هو بالمهلة: طاء، أو بالظاء المشالة. ما معنى المشالة؟ بالظاء المشالة.

طالب:.....

مثل العصا، يعني شولة، طيب الطاء مثلها.

طالب:.....

طيب، لماذا لا نفرق بين الطاء والصاد؟ إذا قلنا: مهملتين.

طالب:.....

النطق واحد، الطاء مثل الظاء، والصاد مثل الصاد.

طالب:.....

نطق الصاد غير نطق الصاد، طيب، والصاد والظاء؟

طالب:.....

نعم.

طالب:.....

يفرقون بين الطاء والظاء، الظاء المشالة، والطاء المعجمة.

طالب:.....

مسألة النقط وما النقط قديمة، قبل التأليف، النقط موجود، التأليف بعد النقط، والإعجام والضبط موجود، كان الضبط بالحركات قد يقع في شيء من اللبس، فتجدهم يضبطون بالحروف، ويضبطون بالنظير، ويضبطون بالضد، الضد: حرام، يقولون ضد الحلال، الحكم بن عتيبة هو مع ذلك يصحف كثيرًا في كتب العلم إلى عيينة، هم يضبطونه يقولون: بتصغير عتبة الدار، وقد يلجؤون إلى تقطيع الكلمة، وهذا موجود في كثير من الكتب الخطية، فمثلاً -وهذا ما وقفت عليه- الهجيمي تُرسم مجتمعة، وفي الحاشية تقطع، تكتب الهاء مفردة، ثم الجيم، ثم الياء، ثم الميم، حروف مقطعة؛ لأنَّ الحرف قد يلتبس إذا كتب مع غيره ثم ينجلي إذا أُفرد، كلُّ ما خيف الالتباس، اشتدَّ الخوف من التباس اعتنوا بالكلمة، لا سيَّما إذا كان هذا الالتباس يؤدي إلى



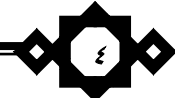
خلاف المقصود، فكتب أهل العلم مملوءة من هذا، وبعض الناس يضيق به ذرعاً، ما معنى...؟
المعجمة والمهملة، خلاص انتهى الإشكال، الضبط بالقلم ينتهي الإشكال، الضبط بالقلم يعتريه
ما يعتريه، ويخطئ فيه النساخ.

طالب:...

ويرد، ولذلك كتب اللغة التي تتأثر باختلاف الضبط، تتأثر بها كلمات باختلاف الضبط،
والمعاني تختلف باختلاف الضبط، الاحتياط لها أشد، فالطبقات القديمة التي يُشرف عليها لجان
من أهل العلم، تجد الكتاب يستغرق طبعه عشر سنوات، عشر سنوات يستغرق طبعه، الكتب
الكبيرة مثل "لسان العرب" وغيره، والآن ما يستغرق نصف شهر ولا عشرة أيام.
"صاحبُ إيلياء وهرقل، وابن الناطور" صاحب: وصف لابن الناطور، وإيلياء: مضاف إليه،
صاحب إيلياء وهرقل، ابن الناطور صاحب: وصف لابن الناطور، وإيلياء: مضاف إليه مجرور
بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهرقل: معطوف على المضاف إليه، وهو أيضاً ممنوع من
الصرف.

سُقفاً: وفي هذه اللفظة أكثر من ضبط، "سُقفاً على نصارى الشام" يقول النووي في شرح القطعة
من أوائل الصحيح: "أمّا ابن الناطور فروي بالطاء المهملة والمعجمة، وهرقل: هنا مفتوح
أومفتوحة -يعني اللفظة- مفتوحة اللام، وهو مجرور معطوف على إيلياء". يعني صاحب إيلياء،
وصاحب هرقل؛ لأنّ العطف على نيّة تكرار العامل، إذا كررته قلت: صاحب إيلياء وصاحب
هرقل. قال: ووقع هنا سُقفاً بضم السين والقاف وتشديد الفاء، ويروى: أسقفاً أيضاً: بضم الهمزة
مع تشديد الفاء، وتخفيفها، أُسُقفاً. ذكرهما ابن الجواليقي، ذكرهما ابن الجواليقي وغيره". أين يذكره
ابن الجواليقي؟ "شرح أدب الكاتب" أم "المعرب"؛ لأنّهم يختلفون فيها عربية وأعجمية عربت، أيهما
أقرب؟ "المعرب" والمعرب" لابن الجواليقي كتاب مشهور ومعروف ومطبوع بتحقيق الشيخ أحمد
شاكر، طبعة نفيسة جداً، وهي طبعة مطبعة دار الكتب المصرية.

"ذكرهما ابن الجواليقي وغيره، والأشهر أُسُقفاً بالهمزة وتشديد الفاء، وجمعه أساقفة، وأساقف"
"يقول: وفي بعض الأصول: سُفّف، أو سُفّف، أو: سُفّف، في بعض الأصول: سُفّف". ما معنى:
سُفّف؟ جُعِلَ أُسُقفاً "سُفّف بضم السين وكسر القاف المشددة، أي: جعل أُسُقفاً، ويقال أيضاً:
سُفّف، كقفل، وهو للنصارى رئيس دينهم وقاضيهم، وهو للنصارى رئيس دينهم وقاضيه، وقال
الكرمانى: قوله الناطور، روي بالطاء المهملة والمعجمة، وهو: الحافظ للزرع والناظر إليه"
الناظر معروف يستعمل، اللفظ معروف، الناظر عندنا: الذي يحفظ المحلات من السُرّاق
بعض الجهات يسمونه: العسّة، ها. العسّة يسمونه، في مقررات الابتدائية، أدركتها العسس
وواجباتهم، ثم بعد ذلك من مقال "غررتني ساعتني وقمت من الليل وذهبت إلى صلاة الصبح"



المقررات القديمة أيام الصبا ما تُنسى، ففوجئ أن هناك عسّة والناس باقٍ على الصلاة ساعة وأكثر، لكن يسمونه عسة، ويسمى ناطور، أيهما الأصل النَّاطور بالطاء المهملة أو النَّاطور؟ يعني: من النظر، من النظر ولذلك يقول: "النَّاطور، روي بالطاء المهملة والمعجمة، وهو الحافظ للزرع والنظر إليه" إذاً يكون الأصل: النَّاطور، لكن قالوا: إن بعض الأنباط يُبدلون الطاء طاءً، فلعلها تُلقيت منهم، "صاحب إيلياء" وصاحب هرقل، الآن الصُّحبة هنا لما أُضيفت إليه، صاحب إيلياء، وصاحب هرقل، الصُّحبة هنا حقيقية أم مجازية؟ أو إحداها حقيقية والأخرى مجازية؟

طالب:.....

نعم.

أو نقول: إنَّ الصُّحبة تكون لأدنى ملابس كما قال النبي -عليه الصلاة والسلام- للنساء - عاتشة وحفصة ومجموعة- «لأنتن صواحب يوسف» لأدنى مناسبة أو ملابس تطلق الصحبة. قال: "ولفظ الصاحب هنا بالنسبة إلى هرقل حقيقية، وبالنسبة إلى إيلياء مجاز". هذا كلام الكرمانى، وهو ممن يقول بالمجاز، "إذ المراد منه الحاكم فيه". إلى إيلياء الحاكم، "وإرادة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي من لفظ واحد باستعمال واحد جائز عند الشافعي".

يكثر في كتب الأصول وغيرها من الكتب استعمال اللفظ الواحد في معنييه في آن واحد، ينسبون للشافعي جوازه. لكن هل الشافعي ممن يقول بالمجاز؟ أصل المسألة: هل الإمام الشافعي ممن يقول بالمجاز؟ يعني أول من شهر هذه اللفظة لهذا المصطلح أبو عبيدة، يمكن أن الشافعي يرى جواز مثل هذا التصرف وإن لم يسميه مجازاً، ولا شك أن الشافعية من الشراح والمفسرين وغيرهم يطلقون مثل هذا الكلام، وهم أعرف بإمامهم ومذهبهم، لكن ما عُرف لفظ المجاز، اللفظ يُطلق على هذا المصطلح أو هذا الاصطلاح إلا لما أُلّف أبو عبيدة "مجاز القرآن"، قبله ما يُعرف.

طالب:.....

بغض النظر عن التسمية، نقول: بغض النظر عن التسمية، هل الشافعي ممن يرى استعمال لفظ واحد في أكثر من معنى؟ الآن لو قلت: يا محمد، تريد شخصاً بعينه فالتفت أكثر من واحد، التفت أكثر من واحد، أو تقول: يا محمد، وأنت تريد أكثر من واحد، هل يمكن أن تقول: يا محمد، وأنت تريد كل من اسمهم محمد هنا؟ لفظ واحد يحتمل أكثر من ذات، أو تقول: يا محمدون؟ يعني التعبير الصحيح، يعني هل يجوز في لغة العرب أن تدعو أكثر من واحد بيا محمد؟

المقصود: أن هذا يعني مشهور ومستفيض عند الشافعية: أن الشافعي يجيز إرادة المعنيين بلفظ واحد في آن واحد، الحقيقي والمجازي بغض النظر عن الاصطلاح، عن اللفظ في إطلاق



المجاز على الاستعمال - استعمال اللفظ في غير موضع له - وأما عند غيره، يقول الكرمانى: "وأما عند غيره" عند غير الشافعى "فهو مجازٌ بالنسبة إلى المعنيين، فهو مجازٌ بالنسبة إلى المعنيين باعتبار معنى شاملٍ لهما، باعتبار معنى شاملٍ لهما، ومثله يسمى بعموم المجاز". الآن في قول الله -جل وعلا-: **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ}** [النحل: ٩٠]، **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ}** قالوا: الأمر بالنسبة للعدل للوجوب، وبالنسبة للإحسان للاستحباب، فهنا: استعملنا اللفظ الواحد في معنييه، أو نقول: إنَّ المطلوب القدرُ المشترك بينهما؟ القدر المشترك بينهما، نعم الأصل في الأمر الوجوب، هل نقول: إن المراد بالأمر هنا: الوجوب، ووجد ما يصرفه بالنسبة للإحسان، أو نقول: إن القدر المشترك من الطلب هنا هو الاستحباب، والتأكيد على العدل من نصوص أخرى؟

قال: "وأما عند غيره فهو مجازٌ بالنسبة إلى المعنيين باعتبار معنى شاملٍ لهما، ومثله يسمى بعموم المجاز، ومثله يسمى بعموم المجاز، وهو منصوبٌ على الاختصاص" أي: أعني صاحب إيلياء، ومرفوعٌ على صفة لابن الناطور". إذا نُصب فهو على الاختصاص، مثل ما نقول: نحن المسلمين، تخص المسلمين، وإذا رفع فهو واضح: على الوضعية، "ووقع هنا" كلام الكرمانى "ووقع هنا سُفُّفاً: بضم السين والقاف وتشديد الفاء منصوباً على الحالية، وكان ابنُ الناطور وصاحبُ إيلياء وهرقل سُفُّفاً على النصارى، يعني: حال كونه سُفُّفاً". إذاً خبر كان يحدث جملة يحدث "منصوباً على الحالية ومرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف، خبر مبتدأ محذوف وفي بعض الأصول: سَقَفٌ بصيغة مجهول الماضي من التفعيل، أي: جعل أسقفاً، ويقال أيضاً: أسقُف كأترج، أسقف كأترج، وسقف كقفل، قال: وسُمُّوا نصارى -على نصارى الشام- يقول: سموا نصارى لنصرة بعضهم بعضاً، لنصرة بعضهم بعضاً، أو لأنهم نزلوا موضعاً يقال له: كذا يقول: نصراثة أو نصرة أو ناصرة". أما الناصرة فهي بلد معروف، "أو ناصرة" أو لقوله تعالى: **{مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ}** [آل عمران: ٥٢]، **{مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ}**. طيب، هل يتجه إرجاع التسمية إلى قوله -جل وعلا-: **{مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ}**؟

لو اتجه لاختص بالحواريين، ما شمل جميع الأتباع، النصره إذا كان من النصره، فلماذا قيل لأتباع عيسى: نصارى، ولأتباع محمدٍ -عليه الصلاة والسلام-: أنصار؟

طالب:.....

نعم، **{مَنْ أَنْصَارِي}**، لكن: **{لَوْلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى}** [البقرة: ١٢٠]، ما يُقال لهم الأنصار، وإن صحَّ اللفظ من حيث اللغة، لكن الاسم المعروف: نصارى. ما يُقال لهم أنصار بحال، كما أنه لا يُقال للأوس والخزرج: نصارى، فهل هو من باب تخصيص كلِّ مسمًى باسمه الخاص؛ لئلا تلتبس الحقائق، فيكون التخصيص -تخصيص أتباع عيسى بالنصارى وتخصيص

أتباع محمد بالأنصار - مجرد اصطلاح للتفريق بين الحقيقتين؟

طالب: كلاهما...

نعم.

طالب:.....

وجاء من أنصاري إلى الله، لكن هل يمكن أن يقال للنصاري: أنصار؟

طالب:.....

لا على الإطلاق، نحن نريد الإطلاق، مثل الأنصار ينصرف للأوس والخزرج، وإذا قيل النصاري انصرف لاتباع عيسى.

طالب:.....

إذاً التفريق اصطلاح عُرُفي، نعم. شرعي.

طالب:.....

أين؟

طالب:.....

أنا قلتُ على هذا الاعتبار؛ لأن أول ما قيل سُموا نصاري لِنصرة بعضهم بعضًا.

طالب:.....

لو ذهبنا نسترسل لقلنا: إن كل من نصر يصح أن يقال له: أنصاري، ويصح أن يقال له:

نصراني.

طالب:.....

نعم، ماذا؟

طالب:.....

من النُصرة، لا شكَّ أنَّها من النُصرة، أو لسكناهم الناصرة هذه، المقصود أن مثل هذا يعني يتجاوز.

قال: "وهو جمع نصران، جمع نصران " فعلان يجمع على فعالي، نصاري؟ عطشان يجمع على

عطاشي؟ سكران يجمع على سَكَاري، الوزن واحد، لكن المعروف سُكاري وسَكْري، قال ابن

بطلال: "قوله ابن الناطور، قال ابن دريد" الذي في ابن بطلال قال دريد، ومعروف أن المراد ابن

دريد صاحب "الجمهرة". قال ابن دريد: الناطور حافظ النخل والتمر". ليس بحافظ الأموال وحافظ

الزروع، حافظ الزرع، والناظر إليه كما قال الكرمانى، "حافظ النخل والتمر" أو يقول: إن هذا من

باب التغليب، أو إطلاق البعض وإرادة الكل.



قال: "وقد تكلمت به العرب وإن كان أعجمياً، وقد تكلمت به العرب وإن كان أعجمياً، وقال أبو عبيد: هو النَّاطور بالطاء المعجمة، والنَّبْتُ يجعلون الطاء طاءً، وإنما سمي الناظر من نظر"، يقول ابن حجر: "قوله: وكان ابن الناظر، وكان ابن الناظر، هو بالطاء المهملة وفي رواية الحُموي: بالطاء المعجمة، وهو بالعربية: حارس البستان، ووقع في رواية الليث عن يونس: ابن ناظورا بزيادة ألف في آخره، فعلى هذا هو اسم أعجمي، فعلى هذا هو اسم أعجمي". ناظورا، لماذا قال: فعلى هذا هو اسم أعجمي، يعني على ما تقدم ابن الناظر أو الناظر، مفاد كلامه أنه عربي، لكن على هذا الضبط بالناظورا: أعجمي؟ وكله من النَّظر، يعني أصل المادة عربيَّة، لكن الوزن الأول: فاعول، عربي، والوزن الثاني: ناظورا، ليس بعربي.

يقول ابن حجر: "تنبيه، الواو في قوله: وكان. الواو في قوله: وكان" هل الكلام المعطوف بالواو هنا متَّسق مع ما قبله، "فقلت لأصحابي حين أخرجنا"، من الذي يقول هذا؟ أبو سفيان، "لقد أمرُ أُمُّ أبي كبشة إنه يخافه ملك بني الأصفر، فما زلت موقناً أنه سيظهر حتى أدخل الله علي الإسلام، قال أبو سفيان: وكان ابن الناظر". عاطفة أم ماذا تصير؟ نعم استئناف.

يقول ابن حجر: "تنبيه، الواو في قوله: وكان، عاطفة"، لكن لا تعطف على الكلام القريب، يقول: "وكان عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله، فذكر الحديث، ثم قال الزهري: وكان ابن الناظر". الواو في قوله وكان عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله، فذكر الحديث ثم قال: -ثم قال الزهري- "وكان ابن الناظر". هو يروي الخبر، الزهري يروي الخبر عن عبيد الله، لكن هذه القطعة يرويها الزهري عن؟ "ثم قال الزهري: وكان ابن الناظر" ما قال الزهري عن عبيد الله كما تقدم في أصل الحديث، معك الكتاب؟

"قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن عبد الله بن عباس". وهنا: "ثم قال الزهري: وكان ابن الناظر". هل نقول: إن هذه القطعة مرسله في..؟

طالب:

"المشارك" نعم، "المشارك في غريب الصحيحين والموطأ"، كتاب من أنفس كتب الغريب، يصفه من تلقاء نفسه على ما عرفه عنه أو سمعه منه إن أمكن، أو بواسطة لم يذكرها فتكون مرسله، وسيأتي -يعني في الكلام- ما يبين.

ثم قال الزهري: "وكان ابن الناظر يحدث"، فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناظر لا معلَّقة كما يزعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن". يعني: البخاري يروي هذه القطعة أو هذه الجمل عن الزهري، تقدم لنا أنه فرق بين أن يأتي بالواو وبين أن يسوق الكلام بدونها، يعني: حيث يريد التعليل، يأتي بالواو أم يترك الواو؟ الأحاديث التي سبقت فيها أيضاً..؟ وقال: "وأحياناً

يتمثل إلي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول، قالت عائشة: ولقد رأيت". قالت بالسند المتقدم ولا بغيره.

طالب:.....

المعلقات، هذه المعلقات، لا، الكلام فيما له صلة بالموصول، أمّا المُعلَّق مما لا علاقة له بشيء من .. ما فيه إشكال.

طالب:.....

ماذا؟

طالب:.....

نعم.

حتى ابن حجر يقول: موصولة، يعني بالسند المتقدم، لكن كلام مرّ بنا حيث يريد التعليق، يأتي بالواو أم بدون واو؟

طالب:.....

يأتي حيث يريدُ التعليق، إذاً "قالت عائشة" في الحديث الثاني؟

طالب:.....

هذا كلام ابن حجر: "وحيث يريد التعليق يأتي بالعطف" فقوله: "قالت عائشة" في الحديث الثاني موصولة بالسند المتقدم، وهذا لأنه قال: "وكان" أو يكون هذا ما له علاقة أساساً، هذا عطف جمل على جمل، عطف جمل على جمل، فلا ينطبق عليه ما ذكره أنه حيث يريد التعليق، لو كان يريد التعليق لقال: وقال الزهري: كان ابن الناطور، ولذا قال: "وكان ابن الناطور" ثم قال الزهري: "وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة، فهي موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما يزعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن، لا معلقة كما يزعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن، وكذلك أغرب بعض المغاربة، وكذلك أغرب بعض المغاربة، فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان عنه؛ لأنه لما رآها لا تصريح فيها بالسمع حملها على ذلك"، قال: وكذلك أغرب بعض المغاربة، فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان، مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان عنه؛ لأنه لما رآها لا تصريح فيها بالسمع حملها على ذلك".

طالب:.....

نعم.

طالب:.....

كان ابن النّاطور، هذا من كلام أبي سفيان؟

طالب:....

نعم؛ لأن ابن حجر عنده بالنّظر إلى طرق الخبر... والذي ما له خبرة بجمع الطرق، ولا يعتني بجمع الطرق، ما له أن يقول مثل هذا الكلام، لكن الذي يجمع الطرق يتبين له ويتكشف له أمور مما طوي في الأخبار، لذا يقول أهل العلم: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

طالب:.....

موصول عن الزهري، بالسند متقدم وهل هي، هل الزهري سنده في القصة متصل؟ ما هو بإليه، منه، هل هو متصل أم لا؟ سيأتي ما يدل على الاتصال.

" وكذلك أغرب بعض المغاربة فرعم أن قصة ابن النّاطور مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان، مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان عنه؛ لأنه لما رآها لا تصريح فيها بالسماع حملها على ذلك، وقد بيّن أبو نعيم في "دلائل النبوة" أن الزهري قال: لقيته بدمشق -ابن الناطور-، أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان، وأظنه لم يتحمّل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم. وأظنه لم يتحمّل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم". لأنه يحدث، لو أن القصد الوصف: صاحب إيلياء وصاحب هرقل، هذا يصفه ولو لم يكن مسلماً، لكن كونه يحدث ويقبل حديثه، إنّما يقبل حديثه بعد أن يُسلم، لكن ما المانع أن يكون التحمّل... لا هذا ما فيه تحمل، هذا فيه أداء، والأداء لا بد أن يكون في الإسلام، أمّا التحمل فلا مانع أن يكون قبل الإسلام شريطة أن يكون الأداء بعده. "وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم، وإنّما وصفه بكونه سُفُفًا لِنَبِيّه على أنّه كان مَطَّلَعًا على أسرارهم، كان مَطَّلَعًا على أسرارهم، عالمًا بحقائق أخبارهم".

طالب:...

ماذا فيه؟ أبو نعيم، لا لا، كلام ابن حجر "وأظنه لم يتحمل" يقوله أبو نعيم هذا؟ لا، يكفي من كلام "دلائل النبوة" أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان". يتصور أن يقول أبو نعيم: "وأظنه لم يتحمل عنه". لا، تابع الكلام السابق، هذا كلام ابن حجر. "وكأنّ الذي جزم به، أو كأنّ الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله". لأنّه تقدم في كلام ابن حجر...

طالب:....

"كما يزعم من لا عناية له بهذا الشأن" كيف؟

مروية بالإسناد المذكور". يعني عن عبيد الله إلى أبي سفيان. "وكأنّ الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحاق، فإنّه قدّم قصة ابن الناطور هذه على حديث هرقل، هذه على حديث أبي سفيان، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس: أنّ هرقل أصبح خبيث النفس، فذكر نحوه، وجزم الحفّاظ بما ذكرته أولاً، وهذا مما ينبغي أن يُعدّ فيما وقع



من الإدراج في أول الخبر، وهذا مما ينبغي أن يُعدَّ فيما وقع من الإدراج في أول الخبر، وهذا نادرٌ.

الإدراج في أول الخبر «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» الإدراج في أول الخبر نادر، وعلى قوله: عن عبيد الله عن ابن عباس: أن هرقلاً أصبح خبيث النفس، فذكر نحوه. هذا إدراج ليس من أصل القصة، والله أعلم.

يقول العيني: "والأسقف: الطويل في انحناء، الطويل في انحناء في العربية"، لماذا صار: الطويل في انحناء أسقف؟ لأنه يلزمه إذا دخل مكاناً مسقوفاً أن ينحي، وإنما القصير لا يلزمه ذلك. "والأسقف: الطويل في انحناء في العربية، والاسم منه، الاسم منه: السقف والسقيفي، أو السقف والسقيفي؛ لأن السقيفي نسبة إلى السقف، والسقف تأتي للنسبة، فعل تأتي للنسبة، كقول الشاعر: أين من يدرس ابن عقيل، شروح الألفية...؟

طالب:.....

صَجِرٌ وَحَذِرٌ، كل هذه نسب أم صيغة مبالغة؟

طالب:.....

نعم.

.....

لستُ بليلى ولكني نهر

.....

لستُ بليلى ولكني نهر

فنهر هنا: نسبة إلى النهار.

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

.....

هذا ما يعرف السهر.

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

لستُ بليلى ولكني نهر

وهذا شاهد من شواهد شروح "الألفية" على: أن فاعل تأتي للنسبة، فعمل المقصود: سَقَفَ وسَقِيفِي.

وقال الداودي: "هو: العالم، وصاحب إيلياء أي: أميرها، صاحب إيلياء، أي: أميرها، وهو منصوبٌ على الاختصاص، أو الحال، أو مرفوعٌ على الصِّفة". كيف "صاحب إيلياء" يُنصب على الحال؟ "وهو منصوبٌ على الاختصاص أو الحال، أو مرفوعٌ على الصِّفة، وهي رواية أبي ذرٍّ، أو مرفوعٌ على الصفة وهي رواية أبي ذرٍّ، ويكون خبر كان: يُحدِّث، والإضافة التي فيه - صاحب إيلياء - والإضافة فيه تقوم مقام التعريف، وقول من زعم أنها في تقدير الانفصال في مقام المنع" صاحب إيلياء. صاحب: نكرة، أضيف إلى إيلياء، يكتسب التعريف أم ما يكتسب؟



لأنه قال: " والإضافة فيه تقوم مقام التعريف، وقول من زعم أنها في تقدير الانفصال في مقام المنع" كيف في مقام الانفصال؟ صاحب: اسم فاعل، اسم الفاعل أحياناً يحسن إضافته إلى ما بعده، وأحياناً يُرَجَّح قطعه عن الإضافة، منذرٌ من يخشاها، أو: منذرٌ من يخشاها. متى يحسن الإضافة، متى تحسن الإضافة ومتى يحسن القطع؟ مرّت بنا مراراً، وهي في غاية الأهميّة؛ لأنه يترتّب عليها اختلاف في المعنى.

طالب:....

نعم.

طالب:....

تحسن الإضافة، وإذا كان..

طالب:....

عن مستقبل، يحسن القطع، يعني يفرّقون بين قوله: أنا قاتلٌ زيد، هذا يعترف أم ما يعترف؟ نعم، يعترف أنه قاتل زيد. وإذا قال: أنا قاتلٌ زيداً، هذا يهدّد في المستقبل، "وهرقل: معطوف على إيلياء، وأطلق عليه الصحبة له، إمّا بمعنى التبّع وإمّا بمعنى الصداقة". وقال العيني.

طالب:....

أين؟

كان صاحب، ويحدث خبر بعد خبر؟ ما فيه ما يمنع، ما في مانع أن يكون خبر مع خبر، وسيأتي الإشارة إليه، لكن الصحبة تأتي بمعنى التبّع، أصحاب الإمام أحمد: أتباعه، وإمّا: بمعنى الصداقة، وعرفنا أنّ الصحبة قد تطلق لأدنى مناسبة، قال العيني: "قوله صاحب إيلياء: كلامٌ إضافي، يجوز فيه النصب، يجوز فيه الوجهان: النّصب على الاختصاص، والرّفْع على أنّه صفة لابن الناطور، لابن الناطور، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو صاحب إيلياء. وقال بعضهم: نُسب على الحال، وفيه بعد، وقال بعضهم: نسب على الحال، وفيه بعد. من الذي قاله؟ ابن حجر، لكن هل ابن حجر قال: نصب على الحال، أو جوّز ابن حجر أن يكون منصوباً على الحال، مع الاحتمالات الأخرى؟ فرق بين أن يقول: وقال بعضهم نصب على الحال، يعني ما ذكر غير هذا، لكن لما يكون ذكره مع احتمالين آخرين يكون جوّز، ويفهم من كلام العيني أنّه عيّن فيه الحالية.

وقال ابن حجر: "وقوله: سقفاً، بضم السين والقاف، كذا في رواية غير أبي زر، وهو منصوبٌ على أنّه خبر كان، ويحدث خبر بعد خبر

مصيِّفٌ مقيِّضٌ مشيِّبي

.....

تعدد الخبر

مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي مَصَيِّفٌ مَقِيصٌ مَشْتِي

ويحدّث: خبر بعد خبر، في رواية الكشميهني: سُقِفَ، سَقِفَ، بكس القاف على ما لم يسمّ فاعله، وفي رواية المستملي والسرخسي مثله، "لكن بزيادة ألف في أوله أُسُقِفَ، والأُسُقِفَ والسُقُفَ: لفظ أعجمي، ومعناه: رئيس دين النصارى، ومعناه: رئيس دين النصارى، وقيل عربي وهو: الطويل في انحناء، وقيل ذلك للرئيس؛ لأنه يتخاشع، وقيل ذلك للرئيس؛ لأنه يتخاشع". هذه رئاسة دينية أم دنيوية؟ دينية، يعني: والمفترض فيمن كانت رئاسته دينية أن يتخاشع، هذا الأصل، لكن لو كانت الرئاسة دنيوية؟ العكس.

وقال بعضهم: "لا نظير له في وزنه إلا الأُسْرُب، الأُسْرُب، وهو: الرصاص، وهو الرصاص، لكن حكى ابن سيده ثالثاً، وهو: الأُسْكُف للصانع، ولا يرد الأثْرُج". ما يكون رابعاً، "ولا يرد الأثْرُج؛ لأنه جمع، والكلام إنما هو في المفرد، وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي: يحدّث، يحدّث أنّ هرقل، والواو في قوله: وكان، عاطفة، والتقدير عن الزهري: أخبرني عبيد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري: وكان ابن الناطور يحدّث، وهذا صورة الإرسال". لماذا قال في الأول: اتصال، ودعمه بما نقله عن أبي نعيم، وهنا: إرسال؟ لأنّ التحدّث ما هو في رؤيته في الشّام، التحدّث في زمن متقدّم، وإذا قلنا: إنّ التحدّث في الزمن المتقدّم إرسال، والوصف على رواية أبي نعيم يكون متصلاً؛ لأنّه رآه، لا بدّ أن يكون حال رؤيته متصفاً بكونه صاحب إيلياء وصاحب هرقل، إذا لكم يكن متصفاً بها في السابق ولمّا رآه ليس بصاحب إيلياء ولا هرقل، وحدّث في الزمن الماضي تكون مرسلة، إلا إذا كان حدّثه أو ذكر له بنفسه، يعني: يكون مما تلقّاه عنه.

اللهم صلّ وسلم على عبدك.

في "مصابيح الجامع" للدمايني، "صاحب إيلياء: منصوبٌ على أنّه خبر كان، صاحب إيلياء: منصوبٌ على أنّه خبر كان، ومنع القاضي، المراد به... ومنع القاضي لذلك من حيث إنّ خبرها: سُقُفًا، أو يحدّث أنّ هرقل غير مستقيم؛ إذ لا مانع من تعدّد الخبر". منع القاضي؟ عياض، نعم، وإن كان يعني الإطلاق قد يختلف من فنّ إلى فنّ، ومن مذهب إلى مذهب، لكن المراد به: القاضي عياض، في "المشارك" نعم. "المشارك في غريب الصحيحين، والموطأ" كتاب من أنفس كتب الغريب؛ لأن ترتيبه على ترتيب المغاربة لحروف التهجي، وهناك واحد من المشايخ ربّ الكتاب على الحروف المستعملة في المشرق، وكان الأولى والأجدر أن يُتْرَك الكتاب على ترتيب مؤلّفه، ويُلحق بفهرس يرتب المواد على ترتيب "المشارك"، و"المشارك" من



أفضل ما كُتِبَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ كُلَّ كِتَابِ السُّنَّةِ، مَا هُوَ مِثْلُ "النَّهَائِيَّةِ"، لَا؛ خَاصً بِالصَّحِيحِينَ وَالْمَوْطَأِ.

مَشَارِقُ أَنْوَارٍ تَبَدَّتْ بِسَبِيئَةٍ وَمِنْ عَجَبِ كَوْنِ الْمَشَارِقِ بِالْغَرْبِ

اخْتَصَرَهُ ابْنُ قَرْقُولٍ، وَهَذَا كَلَامٌ مَكْرَرٌ مَرَارًا فِي كِتَابِ أَسْمَاءِ "مَطَالَعِ الْأَنْوَارِ"، هَذَا وَرُودُهُ فِي الشَّرُوحِ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلِهِ، وَرُودُهُ فِي الشَّرُوحِ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلِهِ، وَ"الْمَشَارِقُ" طُبِعَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وَ"المَطَالَعُ" لَمْ يَطْبَعْ بَعْدَ.

"وَمَنْعُ الْقَاضِي لِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ خَبْرَهَا: سُقُّقًا، أَوْ يَحْدُثُ: أَنَّ هِرْقَلَ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبْرِ، وَمَنْعُ الزَّرْكَشِيِّ، وَمَنْعُ الزَّرْكَشِيِّ أَوْ وَمَنْعُ الزَّرْكَشِيِّ رَفَعَ صَاحِبَ عَلَى الصِّفَةِ لَمَّا قَبْلَهُ، قَالَ: لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مَعْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مَعْرُوفَةٌ، وَصَاحِبُ إِبِلِيَاءٍ: نَكَرَةٌ، صَاحِبُ إِبِلِيَاءٍ نَكَرَةٌ". لِأَنَّهُ مَا اِكْتَسَبَ التَّعْرِيفَ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَالْإِضَافَةُ لَا تَعْرِفُهُ، وَالْإِضَافَةُ لَا تَعْرِفُهُ. لِمَاذَا الْإِضَافَةُ لَا تَعْرِفُهُ؟ لِأَنَّ إِبِلِيَاءَ بَلَدٍ، كَمْ لَهَا مِنْ صَاحِبٍ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهَا؟ لَوْ تَقُولُ لِوَاحِدٍ: لَقَيْتَ رَاعِي مَكَّةَ، مِنْ هُوَ رَاعِي مَكَّةَ؟ تَعْبِيرُنَا وَأَسْلُوبُنَا، رَاعِي الرِّيَاضِ رَاعِي مَكَّةَ، مِنْ هُوَ رَاعِي مَكَّةَ؟ كَثِيرٌ، يَعْنِي هَلْ يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ مِنْ إِضَافَتِهِ لِبَلَدٍ؟ مَا يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ.

طالب:.....

ماذا؟

طالب:.....

كيف معنوية؟

طالب:.....

صاحب إيلياء، لفظية أم معنوية؟

طالب:...

كيف؟

طالب:...

أقول: هذه الصحبة وإضافته إلى بلد كبير، والصحبة تكون لأدنى ملابسة، ولها أكثر حتى الولاية، لها أكثر من وإل على تعاقب الزمان. المقصود: أن هذا كلام الزركشي. "منع الزركشي رفع صاحب على الصفة لما قبله، قال: لأن ما قبله معرفة، وصاحب إيلياء نكرة، والإضافة لا تعرفه؛ لأنها في تقدير الانفصال". يعني الإضافة إلى بعض الشيء، الأشياء الموعلة في الإبهام، الموعلة في الإبهام لا يستفيد التعريف، ولو ألحقت به (أل): الغير، البعض، يكتسب

التعريف؟

طالب:...

ما تفيد التعريف، نعم.

طالب:....

يعني ما يشترك معه غيره؟

طالب:.....

أنت تُعرِّف معرفة بنكرة؟ هو لا يحتاج إلى النكرة من أجل أن يُعرَّف بها، قال: "و منع الزركشي رَفَع صاحب على الصفة لما قبله؛ لأنَّ ما قبله معرفة، وصاحب إيلياء نكرة". ما يستفيد من إضافته إلى إيلياء، "والإضافة لا تعرِّفه؛ لأنَّها في تقدير الانفصال". يقول الدماميني...

طالب:....

في الولاية.

طالب:....

نحتاج إلى أن لا يكون تَعاقَب عليها أكثر من واحد.

طالب:....

هو ليس بالخلاف في صاحب هرقل؛ لأنَّ صاحب استفاد من إضافته إلى هرقل، لكن إيلياء؟

طالب:....

نرى ماذا يقول الدماميني، قلت: "وهذا وهمٌ، وهذا وهمٌ؛ فقد قال سيبويه: تقول: مررتُ بعبدِ الله ضاريك، مررتُ بعبدِ الله ضاريك، كما تقول: مررتُ بعبدِ الله صاحبك، أي: المعروف بضرِّيك، والثاني: معروف بضرِّيك". الآن ردُّ عليه بقاعدة أم بكلام إمام مَن يلزم كلامه، يعني: هل رد عليه بقاعدة أو رد عليه بأن سيبويه قال؟

إذا قالت حَدَّامُ فصَدَّقوها فإن القولَ ما قالت حَدَّامُ

أورده النُّحاة في شأنِ سيبويه، في مواضع، الآن ماذا يقول؟ "وهذا وهمٌ/ فقد قال سيبويه: تقول" مررتُ بعبدِ الله ضاريك كما تقول: مررتُ بعبدِ الله صاحبك، أي: المعروف بضرِّيك. قال الرُّضي. الرُّضي من؟

طالب:....

كيف؟

طالب:.....

نعم هو شارح "الكافية"، الرُّضي الاسترالي، شرحه على "الكافية" من أنفس كتب النحو، لكن مع الأسف أن "الكافية" ليست على طريقنا في قراءة علم النحو، يعني لعله يصير الشخص دكتوراً في اللغة العربية، وما راجع "الكافية"؛ لأن ترتيب الكتب عندنا الذي مُشي عليه في بلادنا:



"الأجرومية"، "القطر" "الألفية" وشروحها، بينما "الكافية" لها شأنٌ عظيم، شأنٌ عظيم في أقطار المسلمين، وهذا الشرح لها من أنفس الشروح، مع أنّ لها شرحاً لمؤلفها ابن الحاجب، لكن شرح الرّضي أنفسُ منه وأكثرُ فوائد، قال الرّضي: "فإذا قصدتَ هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محلّ المجرور به نصباً كما في صاحبك، وإن كان أصله اسم فاعل من صَحِبَ يَصْحَبُ، بل تقديره كأنه جامد". يعني على نية الانفصال، ما معنى هذا الكلام؟ قال الرّضي: "فإذا قصدتَ هذا المعنى". صاحبك ضاربك، الأصل أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، لكن عمل: ضاربك ظاهر، لكن: صاحبك؟ هل يعمل في الضمير -يؤثر فيه في الصحبة- ضاربك أثار في الضرب، لكن هل أثار في الصحبة كونه صاحبك؟ يعني: ضارب مشتق بلا شك، لكن صاحب، يُعامل معاملة الجامد أم معاملة المشتق؟

طالب:....

اسم الفاعل يعمل عمل فعله، فهل صاحب: اسم فاعل، وراكب: اسم فاعل؟ نعم، الصّيغة صيغة اسم فاعل، لكن هل أثره في المضاف إليه مثل أثر الضّارب في المضروب؟ لأن الصحبة بين الطرفين مستوية، بينما الضرب بين الطرفين غير مستوي؛ هذا ضارب وذا مضروب، لكن هل نقول: إن هذا صاحب وهذا مصحوب -مثل- بالتساوي مع ضارب ومضروب؟

طالب:....

كيف؟

طالب:.....

الذي أورد كلام سيبويه الدماميني، قال الرضي: "فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به" -يعني المضاف إليه- "نصباً كما في: صاحبك، وإن كان أصله اسم فاعل من صَحِبَ يَصْحَبُ، بل يقدره كأنه جامد". يعني: إذا قيل زوجك، فلانة زوجك، هل الكاف التي وقعت في محل المضاف إليه هي في الأصل مفعول به؟ يعني من حيث المعنى فيها شيء من الخفاء والدقّة، يعني فرق بين أن يكون العمل بين اسم الفاعل وبين فعله على حدّ سواء، وبين أن يكون فيه غموض، ويُتّارَع فيه، إذا قيل: فاطمة زوجك، أو: زيد زوجك، هل هو مثل: ضاربك؟ كونه اسم فاعل وأثر في المفعول به الضرب واضح، لكن هل تستفيد المفعولية من الإضافة إلى صاحب وزوج مثل ما تستفيدها من الضرب؟ لا، هذا الذي يجعلهم يحوسون حول هذه.

طالب:....

نعم.

طالب:.....

لا، لا، ليس لأنها أضيف إلى بلدٍ و..، مثل، مثل صاحبك، أين المضاف؟ ماذا فيه؟

طالب:....

لا لا، لكن هم فرقوا بين ضاربك وصاحبك من حيثُ المعنى، يعني: نظير -في الدقة- مثل ما قلنا بالخلاف: خلق الله السماوات والأرض، مثله عند من يقول مفعول، ومن يقول: مفعول به، ومن يقول: مفعول مطلق، السماوات: لأن السماوات هي الخلق، هي المخلوق، مع أنه اعترض عليه بأنه مذهب من يرى..

كم باقٍ من الوقت؟